

المال في وقت البيع
معلوما
قوله اختلفت اختلفت العرف
او اختلفت الوزن عا

بل من ماله فيقول بعثك او باجري عمراه ببيع كذا لا
ان يكون لاس ماله معلوما ولا يد من ذكر الصبر
والوزن ان اختلفا واذا كان الباع لم يحدث فيه
حدا ولا غير فالعبار عن الثمن ان يقول اشترت
بكذا او لاس ماله كذا او معلوم على او هو على وان كان
علا فيه ما يقتضي الزيادة قال لاس ماله كذا او على فيه
يكذا وان كان علا فيه غير باسح ان يقول يقوم
على او هو على كذا ولو اشترى ثمن ورجع بارش عمه
اسقط قدر الارش واخبر بالباقي بان يقول لاس مالى
فيه كذا ولو جنى العمد ففداء السيد يجوز ان يتم الفدية
التي هي ولو جنى عليه فاجاز ان يحل له ان يرضعها من الثمن
وكذا لو حصل منه فائدة كتاج الدابة وشم الثمن وشم
نسبة الرجح الى المال وما الحكم ففيه مسائل **الاول** من باع
غير متاعا جاز ان يشتره منه بزيادة او بقصة جاز
او بجلا بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان ما
يكال او يوزن على الاظهر ولو كان شرط في حال البيع
ان يبعه لم يجز وان كان ذلك من قصد هاهنا لم يشتره
لنظر ان اذا عرفت هذا فلو باع غلامه سلعة ثم اشتراها
منه بزيادة جاز ان يخبر بالثمن الثاني ان لم يكن شرط اعاد

ولو شرط

ولو شرط لم يجز لان خيانتها **الثاني** لو باع مراجه جنان
راسه الماقل كان المشتري بالخيار بين رده واخذ
بالثمن وقيل باخذ باسقاط الزيادة ولو قال اشترته
بالثمن لم يقبل منه ولو اقام بيته ولا يتوجه على المتاع بين
الان يدعى عليه العلم **الثاني** اذا احط الباع ببعض الثمن
جاز للمشتري ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل لزوم
العقد صححت ولو خبر بالثمن واخبر بما بقي وان كان بعد
لزومه كانت هبة مجددة وجاز الاخبار باصل الثمن **الثاني**
من اشترى اربعة صفقة لم يبيع بعضها راحة تماثلت
او اختلفت سواء قوب او توسط الثمن عليها بالسوية او
خارجها الا بعد ان يخبر بذلك وكذا لو اشترى وانما جاز
فولدت ولد لا يبيعها منفردة عن الولد **الثاني** اذا اقرب على
الدال متاعا ورج عليه ولم يبرح ولم يواجهه البيع ثم
للدال بعه مراجه الا بعد الاخبار بالصورة ولا يجب
على التاجر الوفاء بل الرجح له وللدال الرجح المتساوي
كان التاجر وعاه او للدال البقاء **واما الثمن** فهو ان
يعطيه المتاع من راسه من غير زيادة فيقول ولو لم يكن
او بعثك او باسا كله من الانفاط الدالة على الثمن
واما الموعود فانها مفاعلة من الوضع فاذا قال بعثك